قرار وزاري

رقم ر/۹/۲۰۱۶

بشأن تحديد العلاوات التي تضاف للأجر الخاضع للاشتراك

استنادا إلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩١/٧٢، والى موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بجلسته رقم ٢٠١٤/٣ المنعقدة بتاريخ ٢٦ رجب ١٤٣٥ه. الموافق ٢٦ مايو ٢٠١٤م،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

تقرر

المادة الأولسي

تحسب اشتراكات التأمين المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية وفقا لما يتقاضاه المؤمن عليه من أجر أساسي مضافا إليه العلاوات المستحقة له أيا كان نوعها وطريقة تحديدها ، ويكون الحد الأقصى للأجر الشهري الخاضع للاشتراك (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف ريال عمانى .

المادة الثانية

تحسب العلاوة المشار إليها في المادة السابقة والتي تمنح للمؤمن عليه نقدا أو عينا ضمن الأجر الخاضع للاشتراك شريطة تحقق الآتي:

- ١ أن تصرف شهريا بصورة منتظمة مع الأجر الأساسي، أو أن تصرف بشكل دوري
 وبحد أدنى أربع مرات خلال العام.
 - ٢ ألا يكون لصاحب العمل سلطة تقديرية في صرفها.